المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

18/04/2013

إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

2042/7

يناشد الخليفة الحياني، مهاجر مقيم بالديار البريطانية، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالتدخل لإنصاف أبيه وأخته جراء تعرضهما لاعتداء بتاريخ 12-11-2012 تسبب في تكسر أسنان أخته مما نتج عنه عجز حدده الطبيب المكلف في مدة 20 يوما لأخته و15 يوما لأبيه، ويضيف المشتكي أنه تم رفع شكاية إلى الدرك الملكي بجمعة اسحيم أسفي. لكن لم يتم الاهتمام بها وقوبلت بالإهمال، حسب قوله، ليتفاجأ المشتكي فيما بعد باختفاء الشواهد الطبية من المحضر المحرر عند الدرك الملكي بدون معرفة مآل هذه الشواهد الطبية ومعرفة السبب الحقيقي وراء هذا الاختفاء. لهذا يناشد المشتكي الجمعيات الحقوقية التدخل لإنصاف هذه العائلة ورد الاعتبار إليها بتحريك الدعوى ومعاقبة المشتكي الذي مازال حرا طليقا بعد ستة أشهر من قيامه بالاعتداء.

الصباح
يومية مغربية شاملة

الرويسي: على المؤسسة التشريعية أن تحمينا من بعض التدخلات

الحقوقية والبرلمانية قالت لـ الصباح إن بنهاشم يحاول ممارسة سلطته على مؤسسات دستورية

قالت خديجة الرويسي، الحقوقية والنائبة البرلمانية إن محاولة حفيظ بنهاشم، المندوب للسجون، حذف اسمها من لجنة استطلاعية تعتزم زيارة السجن المركزي بالقنيطرة، رسالة من المسؤول نفسه عن قدرته ممارسة سلطته على مؤسسات دستورية، مضيفة في حوار مع «الصباح» أنها تنتظر تدخل رئيس الحكومة لوضع حد لمثل هذه التدخلات، وحماية المؤسسة التشريعية منها، معتبرة أن ما تقوم به من عمل نضالي ليس مجرد فقاعات إعلامية، إنما سعي جاد إلى إحداث تغيير في البلاد.

71 4046

● ما جديد قضية رفض المندوب العام للسجون إدراج اسمك في اللجنة الاستطلاعية التي تعتزم زيارة السجن المركزي بالقنيطرة؟

● مازلنا ننتظر رد رئيس الحكومة لأنه الرئيس المباشر لحفيظ بنهاشم، إذ عليه التدخل لوضع حد لمثل هذه التدخلات غير المقبولة. من جهة أخرى راسل فريق الأصالة والمعاصرة رئيس مجلس النواب بشأن هذا السلوك الذي فاجأنا فعلا، واصدر بلاغا بين فيه أن بنهاشم يجهل كليا العلاقة بين المؤسسة التشريعية والحكومة، وكان يجب أن يمر عبر رئيس الحكومة لأنه رئيسه المباشر. ولو كان الأمر يتعلق بجهل فقط لكان الأمر مختلفا، ولكن هذا أسلوب يذكر بالعهد الغابر ومس بالدبمقراطية، لأنه لا يحق لبنهاشم التحفظ دستوريا وقضائيا وسياسيا على وجود اسم برلماني معين ضمن اللجنة الاستطلاعية، ولا يحق له التدخل بهذا الشكل كما لا يحق له كذلك أن يطلب مني شخصيا قرار التحفظ لأني لست موظفة في مندوبية السجون، بل نائبة برلمانية، ولي الحق أن يكون لي رأي في ما يجري في السجون، وفي غيرها من المؤسسات.

هذه سابقة وأكثر من ذلك تمادى بنهاشم وأعطى تصريحات يؤكد من خلالها أنه مستعد لاستقبال كل البرلمانيين ما عدا، بمعنى أنه يعتبر المشكل شخصيا بيني وبينه، وينسى أنني نائبة برلمانية، رغم أنه سبق لي زيارة سجن عكاشة مع برلمانيين ووقفنا على جملة من الخروقات الجارية فيه، لكن عوض أن يتخذ المسؤول تدابير لتغيير وضعية النزلاء، اتهمنا بالبحث عن الإثارة الإعلامية، وهذا غير صحيح لأننا قمنا بعملنا، ولا يمكننا الوقوف عند سجن عكاشة ولا السجن المركزي بالقنيطرة، لأن هذا أمر من بين عدة أمور ينتظرها منا المواطنون، أي أن المغربي اليوم يريد من يمثله في المراقبة، ولا يمكن لبنهاشم أن يدعي أننا نبحث عن الإثارة.

● ولكن لماذا هذا التغير في موقف بنهاشم رغم أنك حظيت سابقا بقبول بعدة زيارات إلى نزلاء في مختلف السجون؟ ولم يمنعك من ذلك؟

● هذه لبست المرة الأولى التي امنع فيها، بل إنه رفض زيارتي سجن سلا كتابيا، قبل حوالي شهرين. لكنني لم أرغب في إحداث ضجة حول الأمر.

● هل لذلك علاقة بمراسلتك العديدة في قضايا مجموعة من النزلاء، مثل حمو الحساني؟

● بالفعل راسلته هو شخصيا في عدة قضايا تهم نزلاء السجون، لكن بنهاشم لم يدرك التغيرات الحاصلة في المغرب، لأنه ينتمي إلى زمن ولى، ولا يمكنه اليوم حمل عصاه والضرب بها على ظهر من شاء. الأمر هنا لا يتعلق فقط بالرفض، بل محاولة تاكيد أن السجون ملكه الشخصي، وأن لديه قدرة وسلطة على المؤسسات الدستورية الأخرى، وهذا برأيي فضيحة، وضجة. والغريب أن رئيس الحكومة لم يقل شيئا في هذه الواقعة.

● ما مآل التقرير البرلماني عن وضعية السجون؟ وهل تعتقدين أن له علاقة بمحاولة منعك من دخول السجون من طرف بنهاشم؟ أم هي تصفية حسابات قديمة؟

● التقرير آتى ببعض الإجراءات، ولكن لم يكن هناك أي تحسن في وضعية السجون، والمندوب العام وحده يعرف سبب منعي، وعليه أن يوضحه للرأي العام.

● هل تقصدين أن التقرير لم يأت بأي تحسن على مستوى السجون، رغم أنه دفع المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى تنظيم زيارات أخرى لهذه المؤسسات؟

● لا ليس هذا القصد، لم يكن تقرير البرلمانيين هو ما دفع المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى تنظيم زيارات إلى السجون، بل اتحدث عن إجراءات بسيطة اتخذت من قبل مندوبية السجون.

● وهل كان لها أي وقع على حياة النزلاء داخل السجون؟

● لا لم يكن لها وقع كبير، بل اثر صغير جدا، ولا يمكن تسميته بتحسن، فهذا غير مقبول سياسيا ولا حتى اخلاقيا. لأنه أحيانا تتخذ إجراءات تنميقية. وخير دليل ان مندوبية السجون تستبق حاليا زيارة السجن المركزي بالقنيطرة بتجهيز حي الإعدام باسرة وأغطية، معنى هذا أنهم لم يكونوا يتوفرون عليها.

● منذ زمن طويل وأنت تضعين قضايا السجناء في صلب اهتماماتك، وتطالبين بضمان حقوقهم، خاصة المظلومين منهم، حينما لم تكوني في مركز قرار، ماذا تغير الآن وأنت تتمتعين بعدة صلاحيات؟

● بدوري اتساءل إذا لم تتمكن المؤسسة التشريعية بالقيام بهذا الدور البسيط وإذا لم تؤثر في مثل هذه الحالة، فكيف يمكن أن تؤثر في أمور أكبر؟ وشخصيا واجهت مقاومة وعلى المؤسسة التشريعية أن تواجهها، فالصلاحيات والاختصاصات الدستورية للبرلمانيين تعطيهم إمكانية التأثير، وإذا لم نتمكن بالقيام بهذا الدور فاين هي المصداقية؟ وهنا لا اتساءل، بل اتحدث عن ضرورة إقناع المواطن أن البرلماني قادر على تمثيله، والقيام بدور التشريع وقادر على المراقبة، فهذا ما يحتاجه المواطن المغربي اليوم، والقيام بدورنا كاملا يفرض علينا أولا حماية انفسنا من هذا النوع من التدخلات، وثانيا على رئيس الحكومة أن يتحمل مسؤوليته بصفته الرئيس المباشر لمندوب إدارة السجون. ولكن هذا لا يعني أن البرلمانيين مكتوفو الأيدي، بل بالعكس هناك جملة من التغييرات، وهناك مقترحات قوانين مثلا فريق الأصالة والمعاصرة وضع مقترح قانون بهم خادمات البيوت، وآخر بهم المناصفة والقانون الإطار لحماية النساء من العنف، وغيرها، كما أن تغييرات في من عدد قوانين.

أجرت الحوار: ضحى زين الدين

خديجة الرويسي (عبد المجيد بزيوات)

الرويسي: نتابع ملف تشغيل الخادمات عن كثب

● تفتحين مجموعة من الجبهات لكننا لا نعرف التدابير التي تليها، منها الإجهاض والمساواة والإعدام وملفات ضحايا الاختفاء القسري، والخادمات... هل هناك مواكبة لكل ملف على حدة، تتخذ على مستوى الإطارات السياسية والحقوقية التي تنتمين إليها؟ أم أنه مجرد تذكير مناسباتي بهذه الملفات؟

● ما نقوم به ليس مجرد فقاعات إعلامية، ففي موضوع الخادمات مثلا، نشتغل منذ سنين في هذا الملف، وبصفتي عضو ائتلاف جمعيات ضد تشغيل الطفلات الصغيرات، أؤكد أننا قمنا بعمل كبير، وطرحنا مقترح قانون خادمات البيوت، كما ناقشنا على مستوى الفريق البرلماني عدم قبول أجرة 1000 درهم لخدم المنازل، وتلت هذا النقاش مجموعة تدابير استعجالية طالبنا باتخاذها بعد قضية فاطم باكادير، وارتأينا أنه قبل إتمام مقترح قانون عمال البيوت، يجب أولا أن نصل إلى منع تشغيل القاصرات وشرحنا الأسباب التي تدفع إلى ذلك، ومنها انعدام المراقبة المستمرة كما يحدث في المحلات المفتوحة.

في قضية الإجهاض السري، نناقش حاليا إمكانية تنظيم ندوة وطنية حول الإجهاض السري، ونظمنا في وقت سابق ندوة حول الإعدام، كما هناك مواضيع نعبر عنها على مستوى الرأي العام، وهناك تدابير تتخذ. ثم إن أقصى ما يمكننا فعله هو تحويل مقترحاتنا إلى قوانين. وهذا لا يعني أن نطرح موضوعا للنقاش وننتظر، بل هناك عمل فيه استمرارية، ولسنا نفتح ملفا لمناسبة معينة، بل مستمرون في عملنا، ولا بصدد إحداث فقاعات إعلامية وحسب، بل نسعى جادين إلى إثارة تغيير في بلادنا.

ض ز

في سطور

- نائبة برلمانية
- عضو المكتب الوطني لحزب الأصالة والمعاصرة
- رئيسة جمعية بيت الحكمة
- مناضلة حقوقية

إصلاح منظومة القضاء ... تناقض بين الممارسة والقوانين

في ظل الدستور الجديد الذي دعا إلى الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة لتكون في خدمة الحماية الفعلية للحقوق وضمان احترام القوانين، والالتزام بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا مع رفض كافة أشكال التمييز والممارسات المهينة لكرامة الإنسان، يبقى السؤال مطروحا حول مدى تطبيق مقتضياته من لدن الحكومة الحالية، وفي هذا الصدد وعلى ضوء تجاذبات الحوار الوطني الذي تعتمده وزارة العدل والحريات حول إصلاح منظومة القضاء والذي ساهم في اتساع الهوة بين ثقة المواطن والجسم القضائي، ارتأت «رسالة الأمة» مناقشة حيثيات إصلاح منظومة القضاء بإشراك مختلف الفاعلين في القطاع من مجتمع مدني ونقابات ....وأعدت الملف التالي:

المهدي منير أستاذ القانون بجامعة محمد الخامس بالرباط

القضاء يعاني بعض الاختلالات تساهم في عدم حصول المواطنين على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية

قال الأستاذ المهدي منير أستاذ القانون بجامعة محمد الخامس بالرباط، إن القضاء يعاني من بعض الاختلالات، بما في ذلك ضعف تأهيل بعض المحامين، وأوضح في حديث لـ «رسالة الأمة» أن هناك قضايا أخرى مثل عدم احترام القضاء لبعض القواعد الإجرائية واللوائح التي تؤدي كذلك إلى ضياع مجموعة من الحقوق، في إشارة منه إلى القضايا العقارية التي تدخل في إطار الحقوق الاقتصادية للأفراد، حيث إن بعض القضايا تمتد مدة البت فيها إلى 30 سنة، وهي عوامل تساهم حسب المتحدث في عدم حصول المواطنين على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

وأضاف منير في سياق متصل، أن الدستور الجديد يحتوي على قواعد عامة تم التأكيد فيها على مسألة الحكم الرشيد الذي يظل الأساس الذي يحتاج إلى من يفعله، مبرزا أن الأمر يحتاج إلى الموارد البشرية.

وأردف قائلا «إنها إشكالية عويصة يجب العمل على حلها لأن الحكم الرشيد يعتبر ضمانا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي سبيل إصلاح هذا الوضع يجب إعادة النظر في النظام التشريعي من خلال تشكيل لجنة لتنقيح صياغة القوانين بشكل شامل، وذلك من أجل توضيح وتفسير التزامات وحقوق الأطراف بما فيها الدولة والمؤسسات والمواطنين».

وشدد في سياق حديثه على أن القضاء مطالب بضمان التفعيل الأمثل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الذي لا يتحقق بدون ملاءمة الأدوات التشريعية مع المستجدات الدستورية، مشيرا إلى أن ذلك يعد تغييرا جذريا في مناهج ومضامين برامج تأهيل القضاة ومزيدا من التخصص في الجوانب الحقوقية للقانون التجاري والاجتماعي.

وأضاف أستاذ القانون في حديثه، أن دور القاضي في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، يمر أولا بضمان حقوقه والاستجابة لاحتياجاته، باعتباره مواطنا معنيا أيضا بالحقوق الواردة في الدستور، مؤكدا أهمية التأهيل العلمي والقضائي والأكاديمي وتحديث المؤسسات عبر ضخ دماء جديدة فيها، لضمان منظومة تشريعية ملائمة وقضاء عادل ونزيه ومنصف وفعال خصوصا وان دور القضاء تعدى مرحلة الانحصار في فض النزاعات ليصبح عاملا لتحقيق التنمية.

محمد النشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

دور القضاء ما يزال باهتا في ظل وجود تراجعات خطيرة على مستوى الحقوق والحريات

9378/10

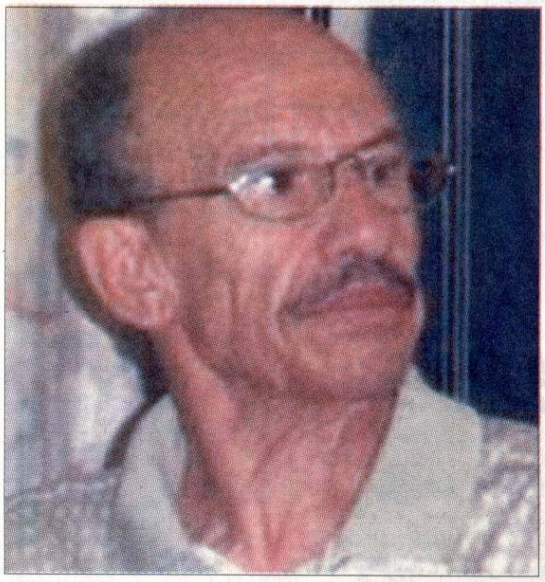

ما هو تشخيصكم للأوضاع في ظل إصلاح منظومة القضاء؟

للأسف، القضاء ما يزال دوره باهتا في ظل وجود تراجعات خطيرة في مجال الحقوق والحريات، ويعرف نكوصا حادا كرسته مجموعة من الممارسات الشاذة التي قامت بها الحكومة الحالية، والتي فشلت في التنزيل الديمقراطي للدستور، وعوضت فشلها بالإجهاز على عدد من المكتسبات الحقوقية. مما جعل الوضع الحقوقي بالمغرب مقلقا، صحيح أن المغرب حقق تقدما كبيرا على مستوى المرجعية الدستورية، وخاصة في المجال الحقوقي، لكن على مستوى الواقع هناك تجاوزات ومحاكمات صورية

بم تستدلون على هذا النكوص؟

إن أكبر دليل على وجود نكوص في الحريات، هو تقاعس الحكومة في التنزيل الديمقراطي والسليم للدستور، وتظهر مجموعة من المؤشرات التي تؤكد وجود تراجعات خطيرة، من بينها استمرار المحاكمات والاعتقالات تحت غطاء الاعتقال الاحتياطي بدون محاكمة، وقمع المظاهرات السلمية وتوسيع القمع ليشمل فئات عريضة من المجتمع، واستمرار مظاهر التهميش وكل أشكال التمييز على أساس الجنس والنوع، وضرب الحقوق النقابية والاجتماعية والاقتصادية، من بينها الحق في السكن والصحة والتعليم، وضرب الحقوق اللغوية خاصة ما يتعلق بإخراج القوانين التنظيمية لترسيم الأمازيغية، إلى جانب ضرب مبدأ الحق في الحياة، وأوضح النشناش أن الحكومة الحالية لا تحترم الحق في الحياة من خلال إصرارها على التحفظ على القوانين الدولية الرامية إلى إلغاء عقوبة الإعدام،

هل هذا يعني أن هناك تناقضا بين الممارسة والقوانين؟

بالفعل هناك تناقض صارخ بين الممارسة والقوانين، فالمغرب أوقف عمليا تنفيذ عقوبة الإعدام، لكنه مع ذلك يصر على عدم توقيع الاتفاقيات الدولية، فهناك 111 محكوما بالإعدام بعضهم ينتظر تنفيذ العقوبة منذ 20 سنة، واشدد على أن حكومة بنكيران سعت إلى تكريس التراجعات المسجلة على مستوى الحقوق العامة، إضافة إلى تكريس ممارسات جديدة تتعلق بالاعتداء على الأشخاص في المواقع الجامعية وضرب مبدأ المناصفة واستمرار استغلال القاصرات كخادمات في البيوت، وفي هذا الإطار نطالب بمراجعة القانون الجنائي المغربي، وتفعيل منظومة إصلاح القضاء، والقضاء على كل أشكال الفساد والرشوة واقتصاد الريع، ومحاربة كل أشكال التمييز.

محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

المجلس اقترح بعض التعديلات للنهوض بالقضاء وإصلاح منظومة العدالة

9372/10

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المجلس اصدر أربع مذكرات إصلاحية تروم المساهمة في إصلاح منظومة العدالة في المغرب

وأوضح في اتصال هاتفي لـ «رسالة الأمة» أن الأمر يتعلق بمقترحات القوانين التنظيمية المتعلقة بكل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمحكمة الدستورية، والمحكمة العسكرية، من وجهة نظر المجلس الوطني لحقوق الإنسان والملاحظين التابعين للمجلس في محاكمة متهمي أحداث اكديم إزيك.

وأوضح الصبار أن المجلس اهتم بموضوع العدالة والجهاز القضائي، باعتباره الآلية الجوهرية لحماية الحقوق واستردادها، ورافعة في مجال التنمية الاقتصادية والتعايش الاجتماعي.

وأضاف أن المجلس، من خلال مقترحاته، لم يتطاول على اختصاصات أي جهة، مشيرا، بخصوص المحكمة العسكرية، إلى أن مقترحات المجلس انصبت على إجراء بعض التعديلات، التي تهم الاختصاص النوعي والشخصي لهذه المحكمة، أبرزها عدم متابعة المدنيين أمام المحكمة العسكرية، وإسناد هذه المهام إلى المحاكم العادية، دون أن يخفي أن دراسة التجارب المقارنة تؤكد الاتجاه الدولي السائد، المتمثل في تحديد الاختصاص النوعي للمحاكم العسكرية في وقت السلم في القضايا التأديبية.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدستورية، أفاد الصبار أن مقترحات المجلس انصبت حول ضمان المبادئ المتعلقة بالاستقلالين الإداري والمالي، وحول الجانب التقني، المتمثل في كيفية انتخاب ممثلي القضاة لمدة خمس سنوات غير قابلة للتجديد، مع احتساب المدة، ابتداء من تاريخ إعلان النتائج، متبنين الاقتراع السري بواسطة الاقتراع الأحادي الاسمي بالأغلبية النسبية.

واقترح المجلس، يضيف الصبار، ضرورة نقل الصلاحيات المخولة لوزارة العدل والحريات في مجال تنظيم العمليات الانتخابية للقضاة إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

وفيما يتعلق باختصاصات المجلس الأعلى للقضاء، أوضح الصبار أن المذكرة قسمت هذه الاختصاصات إلى خمسة اختصاصات رئيسية، يتعلق أولها بتدبير المسار المهني للقضاة، من خلال السهر على تطبيق مختلف الضمانات الممنوحة لهم خاصة في ما يتعلق بمسألة استقلاليتهم وتعيينهم وترقيتهم وتقاعدهم وتأديبهم، فيما يتمثل الثاني في الوظيفة الاستشارية، إذ يمكن أن يحال عليه رأي استشاري في القانون من طرف الحكومة أو البرلمان، أما الاختصاص الثالث فيتمثل في الدراسات، إذ يضع المجلس بمبادرة منه تقارير حول وضعية القضاء ومنظومة العدالة، مع رسم التوجهات الاستراتيجية العمومية المتعلقة بهذه المنظومة.

ويهم الاختصاص الرابع وضع مدونة لأخلاقيات المهنة، وتنظيم الاجتهاد القضائي، أما الاختصاص الخامس، فيتمثل في المراقبة والافتحاص والتفتيش، بحيث يمكن للمجلس أن يسند إلى أحد أعضائه أو أكثر مهمة استطلاعية لدى محكمة النقض أو محاكم الاستئناف، أو لدى محاكم أول درجة، وكذا لدى المعهد العالي للقضاء.

وفيما يتعلق بالدفع بعدم الدستورية، قال الصبار إن المجلس حدد ضمن مقترحاته ثلاثة أهداف يمكن تحقيقها من خلال الدفع بعدم الدستورية، منها إعطاء حق جديد للمتقاضي، بتمكينه من حقوقه المضمونة دستوريا، وتصفية النظام القانوني من المقتضيات غير الدستورية، وتأمين سمو الدستور في النظام المعياري الداخلي.

العلم

شَدٌّ وجذب بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفريق العدالة والتنمية

22574/1

الرباط: عزيز اجهبلي

أثارت مذكرتا المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن القانون التنظيمي للمحكمة الدستورية والقانون التنظيمي للدفع بعدم دستورية القوانين غضب رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، وطالب عبد الله بوانو من المجلس الوطني لحقوق الإنسان بألا يتجاوز اختصاصاته ومهامه التي حصرها في الاعتناء بالسجناء.

والآن ها هو المجلس يقدم مذكرة حول مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي والقانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال.

ولاحظ المجلس أن الصبغة الجديدة من القانون الجنائي مطابقة في العناصر المكونة لها لمقتضيات المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، موضحا أن اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بغسل وتتبع وحجز ومصادرة عائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، بوصفه «الأعمال المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وأوصى المجلس بتدقيق مفاهيم تقديم المساعدة أو المشورة» في إطار تمويل الإرهاب.

ويؤكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن مصطلح الأموال يحيل على أي نوع من الأموال المادية أو غير المادية المنقولة وغير المنقولة التي يحصل عليها الإنسان وبأي وسيلة كانت والوثائق أوالصكوك القانونية أيا كان شكلها بما في ذلك الشكل الإلكتروني أو الرقمي، والتي تدل على ملكية تلك الأموال أو مصلحة فيها بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الائتمانات المصرفية وشيكات السفر والشيكات المصرفية والحوالات والأسهم والأوراق المالية والسندات والكمبيالات وخطابات الاعتماد دون أن يكون هذا التعداد حصريا.

وذكر المجلس بإحدى الملاحظات النهائية الموجهة إلى المغرب من طرف لجنة حقوق الإنسان في إطار فحص تقريره الدوري وأوصت هذه اللجنة المغرب بتحديد دقيق لمجال مكافحة الإرهاب ونطاق تطبيقه.

وأكد على تدقيق مدلول بعض الجرائم، وأوصى بمراجعة شاملة للقانون الجنائي على ضوء ملاءمته مع مقتضيات الدستور خاصة المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية من جهة ومع مكونات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جهة أخرى.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

130/4

وجهوا رسالة قوية اللهجة إلى بان كي مون واتهموا روس بتغييب دورهم

حقوقيون: توسيع صلاحيات المينورسو من شأنه أن يقوض استقلالية الفعل الحقوقي

الرباط: أنس رضوان

في رسالة شديدة اللهجة وجهت أمس (الأربعاء) إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، أدانت جمعيات وهيآت حقوقية المقترح المقدم بشأن توسيع صلاحيات بعثة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان بالمنطقة، معتبرين أن القرار من شأنه أن يقوض استقلالية الفعل الحقوقي، كما أنه لا يمكن أن يخدم بأي شكل من أشكال الأجندة الحقوقية والأهداف المتوخاة منها، في حين وجهوا اتهامات لاذعة إلى كريستوفر روس، واتهموه بتغييب الدور الكبير الذي لعبته الجمعيات والمنظمات الحقوقية في المنطقة.

الرسالة التي أخذ مبادرة تحريرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ووقعت عليها حوالي تسع منظمات حقوقية، وينتظر أن تنضم إليها جمعيات أخرى؛ اكتست لهجة شديدة، إذ سجلت باستهجان التجاهل الذي طال مختلف "الأنشطة والمبادرات العملية التي تقوم بها المنظمات الحقوقية في المنطقة من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وإثراء الحوار المتعدد حولها"، في التقارير التي تم رفعها من طرف المبعوث الأممي الخاص كريستوفر روس إلى بان كي مون.

وطالبت الرسالة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بـ"التوجه إلى تعزيز عمل المنظمات الحقوقية غير الحكومية التي لها وجود وعمل ميداني، ومشهود لها بالجدية والمصداقية والمساهمة في تقوية قدرات الفاعلين الحقوقيين بالمنطقة"، معتبرة أن أي توجه آخر، بما في ذلك توسيع ولاية المينورسو لتشمل مراقبة أوضاع حقوق الإنسان والتقرير حولها، لا يمكن أن يخدم الأجندة الحقوقية والأهداف المتوخاة منها، بل أكثر من ذلك من شأنه أن يقوض استقلالية الفعل الحقوقي".

من جهته، عبر رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، محمد النشناش الذي افتتح الندوة الصحفية، التي عقدت أمس (الأربعاء) بمقر المنظمة بالرباط، لبسط الرسالة أمام وسائل الإعلام، عن تفاجئه بـ"القرار الذي من شأنه أن يمس بالسيادة الوطنية والأمن والأمان في الصحراء"، وذلك "في ظل اعتماد المغرب لدستور ديمقراطي ومنفتح بشكل كبير على حقوق الإنسان"، مشيرا إلى أن الدول التي تقوم بدعم هذا المقترح "عساها أن تطبق حقوق الإنسان في بلدانها".

واسترسل النشناش "لقاؤنا اليوم فيه نوع من عدم السعادة، لأننا فوجئنا بالموقف الأخير للأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بتوسيع صلاحيات قوات المينورسو حتى تشمل ما يتعلق بحقوق الإنسان"، ليؤكد على أن "المنظمات الحقوقية المغربية، من أجل المبدأ الذي تشتغل به، لا يسعها إلا أن تكون مع حقوق الإنسان أينما كانت وتدافع عنها حيثما كانت"، مذكرا بالدور الذي لعبته هذه الأخيرة في تدخلها من أجل حماية حقوق الإنسان بالأقاليم الصحراوية، وذلك في عدد من المناسبات من بينها متابعة الناشطين الصحراويين، ومتابعة شكايات رفعتها بعض الجمعيات التي تطالب بالاعتراف القانوني بها، وتقصي الحقائق حول أحداث العيون سنة 1999 وأحداث السمارة في نونبر 2001 وأحداث العيون في يناير 2005، يضيف النشناش الذي استرسل "حينما كانت تجاوزات لحقوق الإنسان سواء في الصحراء أو الشمال أو الجنوب، كنا ندافع عن حقوق الإنسان وندافع عن المعتقلين في الصحراء وشمال المغرب وجنوبه، الآن نعتقد أنه من جهة، ظروف السبعينات والثمانينات ليست هي الوضع الحالي، لأن المغرب صار يعترف بحقوق الإنسان ويطبقها في جميع ربوع التراب الوطني".

إلى ذلك، سجل الحقوقي مسعود بوعيش ملاحظته بأن "هناك ميزانا يختل لشيء آخر فيه نوع من السياسة والإيديولوجية والأمور الأخرى"، وأن توسيع صلاحيات المينورسو" قد يخلق شيئا خطيرا في المنطقة على مستوى حقوق الإنسان، وأيضا على مستوى الأمن بالمنطقة"، مشددا على أنه "لا يوجد نزاع دولي تم فيه إعطاء صلاحيات للقوات العسكرية بمراقبة حقوق الإنسان في أي منطقة"، معتبرا أن مثل هذا القرار الخطير فيه "تجاوز ومس كبير بسيادة المملكة المغربية على ترابها"، معتبرا أن المغرب كان ملتزما بوقف إطلاق النار بالمنطقة، في حين أن هذه المبادرة من شأنها "أن تهدم الرصيد الحقوقي الطويل في المنطقة"، و"لا تخدم لا من قريب أو بعيد الأجندة الحقوقية، بل تمس بها بشكل مباشر".

5e festival FIDADOC

Développer la culture du cinéma documentaire et l'écriture cinématographique

La 5ème édition du Festival International du film Documentaire à Agadir (FIDADOC) se tiendra du 22 au 28 avril, avec l'ambition de développer la culture du cinéma documentaire et l'écriture cinématographique, a indiqué, mardi à Casablanca, le président de cette manifestation Hicham Falah.

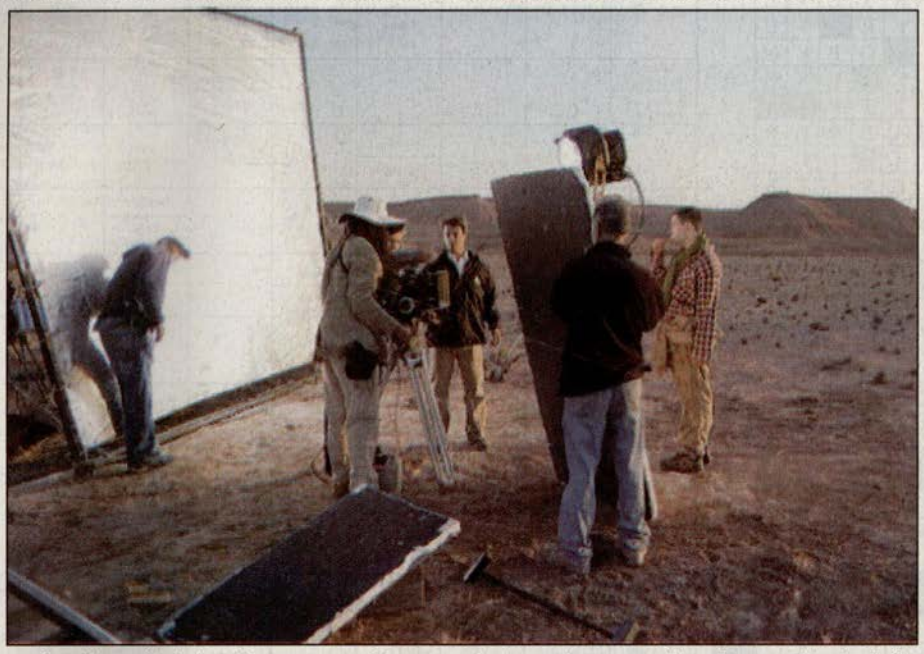

Le film documentaire a un réel potentiel puisque sa réalisation se fait ''en pensant localement pour circuler mondialement''. C'est un cinéma ''généreux qui efface toutes les barrières pour voyager mondialement'', a-t-il souligné lors d'une conférence de presse pour la présentation la programmation de cet événement composée d'une trentaine de documentaires de création venus du monde entier.

Le FIDADOC, organisé par l'association de culture et d'éducation par l'audiovisuel (ACEA), confirme son ambition d'être une plate-forme d'échanges entre les professionnels du Sud et du Nord, a fait savoir M. Farah, invitant à accélérer le soutien à la création documentaire afin que le pays puisse jouer dans ce domaine son rôle naturel de passerelle entre différents modèles culturels et économiques, au carrefour de l'Afrique, du monde arabe et de l'Europe.

Dans les domaines de la formation et de l'insertion professionnelles, le FIDADOC doit continuer à innover, inventer pour la mise en place des conditions nécessaires pour que, demain, des films documentaires marocains circulent sur les écrans du monde entier, a-t-il relevé.

L'édition 2013 va continuer à accompagner l'avènement d'une nouvelle génération de cinéastes maghrébins capables d'offrir des œuvres puissantes et singulières en vue de traduire la vitalité du genre documentaire et de proposer un Panorama de courts et longs-métrages issus du Maghreb et du Machrek à un public avide de dialoguer avec les témoins directs des bouleversements dans ces régions. Il sera l'occasion d'exprimer la solidarité du festival envers le producteurs syriens en accueillant le fondateur du festival syrien «Dox Box» Orwa Nyrabia.

Le FIDADOC propose des projections matinales de films destinés au public scolaire (8 à 14 ans), en présence de leurs auteurs pour leur permettre de mieux appréhender le flot d'images qui les abreuvent au quotidien, en apprenant grâce aux animateurs les différences de traitement entre le cinéma documentaire, la fiction, le reportage ou le magazine

Il est, en outre, prévu un séminaire dédié au ''Cinéma documentaire, vecteur de promotion d'une culture des droits de l'Homme'' organisé avec la Commission régionale des droits de l'Homme dans le cadre de la contribution du CNDH à la mise en œuvre de la plateforme citoyenne. Il vise à créer des centres de ressources documentaires dans les différentes régions où les commissions régionales du CNDH sont implantées pour la formation de médiateurs culturels et un groupe de médiateurs culturels imprégnés de la culture des droits de l'homme et maîtrisant l'outil de la cinématographie documentaire pour véhiculer les valeurs et les principes des droits de l'Homme.

L'ACEA défendra, à cet effet, la création de deux outils d'action culturelle indispensables à savoir un centre de ressources du cinéma documentaire ''Nouzha Drissi'' avec vidéothèque, bibliothèque et des compétences variées dans le domaine de la formation professionnelle et de l'animation culturelle ainsi qu'un CNA Maroc (Cinéma Numérique Ambulant) qui pourrait s'associer au CNA Tunisie en cours de création, afin de mutualiser la formation des équipes et le coût des achats de droits des films.

AL BAYANE

Des experts : dénaturer la mission de la MINURSO, une tentative injustifiée et contreproductive

11567/4

La tentative de dénaturer la mission de la MINURSO et d'élargir le cadre de son action pour y inclure la surveillance des droits de l'Homme au Sahara marocain est "injustifiée" et "contreproductive" et n'est "pas de nature à aider" au règlement de ce conflit artificiel, a affirmé Samir Bennis, un expert en relation internationale.

Une telle démarche "n'est pas de nature à aider" au règlement de ce conflit artificiel "ni à servir à stabiliser la région", a souligné mardi à la MAP à New York, M. Bennis expert à l'ONU.

C'est une "tentative totalement incompréhensible" au regard des "avancées remarquables du Maroc en matière des droits de l'Homme et de démocratisation", saluées par la Communauté internationale, y par compris le Secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon, a-t-il dit. Dans son dernier rapport soumis début avril au Conseil de Sécurité de l'ONU, Ban Ki-moon s'est félicité de la "coopération du Maroc avec les procédures spéciales" du Conseil des Droits de l'Homme (CDH) et s'est dit "encouragé" par les récentes recommandations du Conseil National des Droits de l'Homme "entérinées" par le Royaume.

A cet égard, Ban Ki-moon a qualifié de "développement positif" la création du CNDH et de ses antennes régionales et souligné que les autorités marocaines ont "facilité l'accès" aux procédures spéciales des Nations Unies.

Aujourd'hui, ce dont le monde a "besoin", notamment à la lumière de ce qui se passe au Mali et dans la région du Sahel, confrontée à l'effondrement des structures de l'Etat, au terrorisme et au crime organisé, c'est plutôt "d'une approche qui œuvre à un rapprochement réel entre les parties au conflit et préparer le terrain pour arriver à une solution dans l'intérêt des populations de la région, la stabilité et la sécurité régionale et internationale.

Dans ce contexte, la proposition marocaine d'autonomie est, comme souligné, à maintes reprises par le Conseil de sécurité, une solution de compromis "sérieuse et crédible" à même de préserver les intérêts de toutes les parties et demeure une solution "gagnant-gagnant", a rappelé ce conseiller politique, auteur d'un ouvrage sur les relations maroco-espagnoles.

Et de rappeler que dans son dernier rapport début avril aux membres du Conseil de sécurité de l'ONU, Ban Ki-moon, a encouragé les parties à privilégier plutôt "la logique du donnant-donnant".

Une réunion consacrée aux derniers développements de la question nationale s'était tenue, lundi au Cabinet Royal, en présence de Conseillers du Souverain, du Chef du Gouvernement, des leaders des partis politiques, ainsi que de plusieurs membres du Gouvernement.

Cette réunion a été consacrée aux "derniers développements concernant la question nationale au sein des Nations Unies, et plus particulièrement certaines initiatives tendant à dénaturer le mandat de la MINURSO".

Le conflit du Sahara dit "occidental", rappelle-t-on, est un conflit imposé au Maroc par l'Algérie qui finance et héberge sur son territoire à Tindouf le mouvement séparatiste du Polisario. Ce mouvement est soutenu par le pouvoir algérien et revendique la création d'un Etat factice au Maghreb. Cette situation bloque tous les efforts de la communauté internationale pour une intégration économique et sécuritaire régionale.

LE SOIR

Documentaire: FIDADOC, acte V

DOCUMENTAIRE

Le Festival International du film Documentaire à Agadir, FIDADOC, revient, pour sa cinquième édition, avec la promesse de devenir la référence de la culture du documentaire.

M.E.F. (AVEC AGENCE) 13/11/16

Le documentaire programmé en ouverture, La femme à la caméra (Camera/Woman), de Karima Zoubir, avait bénéficié en 2012 du Fonds francophone de production audiovisuelle du Sud.

La 5e édition du Festival International du film Documentaire à Agadir (FIDADOC) se tiendra du 22 au 28 avril, avec l'ambition de développer la culture du cinéma documentaire et l'écriture cinématographique, a indiqué, mardi à Casablanca, le président de cette manifestation Hicham Falah.

Le film documentaire a un réel potentiel puisque sa réalisation se fait "*en pensant localement pour circuler mondialement*". C'est un cinéma "*généreux qui efface toutes les barrières pour voyager mondialement*", a-t-il souligné lors d'une conférence de presse pour la présentation la programmation de cet événement composée d'une trentaine de documentaires de création venus du monde entier.

Le FIDADOC, organisé par l'association de culture et d'éducation par l'audiovisuel (ACEA), confirme son ambition d'être une plate-forme d'échanges entre les professionnels du Sud et du Nord, a fait savoir M. Farah, invitant à accélérer le soutien à la création documentaire afin que le pays puisse jouer dans ce domaine son rôle naturel de passerelle entre différents modèles culturels et économiques, au carrefour de l'Afrique, du monde arabe et de l'Europe.

Dans les domaines de la formation et de l'insertion professionnelles, le FIDADOC doit continuer à innover, inventer pour la mise en place des conditions nécessaires pour que, demain, des films documentaires marocains circulent sur les écrans du monde entier, a-t-il relevé.

Nouvelle génération

L'édition 2013 va continuer à accompagner l'avènement d'une nouvelle génération de cinéastes maghrébins capables d'offrir des œuvres puissantes et singulières en vue de traduire la vitalité du genre documentaire et de proposer un Panorama de courts et longs-métrages issus du Maghreb et du Machrek à un public avide de dialoguer avec les témoins directs des bouleversements dans ces régions. Il sera l'occasion d'exprimer la solidarité du festival envers le producteurs syriens en accueillant le fondateur du festival syrien "Dox Box" Orwa Nyrabia.

Le FIDADOC propose des projections matinales de films destinés au public scolaire (8 à 14 ans), en présence de leurs auteurs pour leur permettre de mieux appréhender le flot d'images qui les abreuvent au quotidien, en apprenant grâce aux animateurs les différences de traitement entre le cinéma documentaire, la fiction, le reportage ou le magazine

Il est, en outre, prévu un séminaire dédié au "Cinéma documentaire, vecteur de promotion d'une culture des droits de l'Homme" organisé avec la Commission régionale des droits de l'Homme dans le cadre de la contribution du CNDH à la mise en œuvre de la plateforme citoyenne.

Il vise à créer des centres de ressources documentaires dans les différentes régions où les commissions régionales du CNDH sont implantées pour la formation de médiateurs culturels imprégnés de la culture des droits de l'homme et maîtrisant l'outil de la cinématographie documentaire pour véhiculer les valeurs et les principes des droits de l'Homme.

L'ACEA défendra, à cet effet, la création de deux outils d'action culturelle indispensables à savoir un centre de ressources du cinéma documentaire "Nouzha Drissi" avec vidéothèque, bibliothèque et des compétences variées dans le domaine de la formation professionnelle et de l'animation culturelle ainsi qu'un CNA Maroc (Cinéma Numérique Ambulant) qui pourrait s'associer au CNA Tunisie en cours de création, afin de mutualiser la formation des équipes et le coût des achats de droits des films. ◆

Le FIDADOC propose des projections matinales de films destinés au public scolaire (8 à 14 ans), en présence de leurs auteurs.

Des films inédits

La Compétition internationale de la 5° édition du Festival Internationale de film Documentaire d'Agadir rassemble dix films de plus de 52 minutes issus d'horizons géographiques, linguistiques et culturels très différents (Maghreb, Moyen-Orient, Europe, Asie, Amérique Latine et Afrique). La sélection privilégie les oeuvres de cinéastes émergents (1er et 2ième films). Tous les films en compétition sont inédits en salle au Maroc.